المشهد السياسي

كتلة المستقبل تشدد على اهمية تحصين التسوية السياسية (دالاتي ونهرا)

الحريري: لا مهلة تلزمني... وسأبقى مكلفاً

مع بدء شهر رابع لموسم التأليف، لم يغادر الخطاب السياسي مربع تنصل معظم الأطراف من أية مسؤولية في ما يتصل بتأخير ولادة الحكومة الجديدة، خصوصاً أن الرأي العام اللبناني لا يبدو مهتماً لأمر الحكومة والحكام، بقدر ما يبدي اهتماماً لقضاياه الاجتماعية والمعيشية التي لا يضعها المسؤولون في حسبانهم

بينما كان ينتظر أن تؤدي عودة الرئيس سعد الحريري إلى بيروت واستئنافه مشاوراته، إلى تزخيم ملف تأليف الحكومة، حذر الرئيس المكلف من أنه «في حال لم تُشكل الحكومة قريباً ساسي المعرقلين بأسمائهم»، وكشف في دردشة مع الصحافيين، قبيل ترؤسه اجتماع كتلته النيابية، أمس، أنه اتصل برئيس الجمهورية العماد ميشال عون واتفقا على قيامه باتصالات، على أن يزوره خلال الأيام المقبلة. وأشار إلى أنه «سيلتقي عدداً من الفرقاء السياسيين على أمل أن يتبلور شيء خلال يومين أو ثلاثة»، وهو مهد لذلك باستقبال وزير الإعلام ملحم رياشي، أول من أمس، وبالتواصل مع الرئيس نبيه بري عبر معاونه السياسي الوزير علي حسن خليل ومع رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل، فضلاً عن تواصله الدائم مع قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي.

وكانت لافتة لـ«انتباه» مبادرة الحريري، إلى استقبال الرئيسين نجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة، في داراته، بناء على دعوة منه، فيما تغيب الرئيس تمام سلام بداعي السفر. خطوة اجتماع الحريري برؤساء الحكومات السابقين، وضعها في خانة «التشاور»، وتحديداً في الخيارات المتاحة أمامه، خصوصاً في ضوء المطالعة التي وضعها وزير العدل في حكومة تصريف الأعمال سليم جريصاتي بطلب من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الذي نقلت عنه صحيفة «الشرق الأوسط» قوله، أول من أمس، إن فترة 5 إلى 6 أشهر لتأليف الحكومة «قد تكون مقبولة لكن ليس أكثر». ما يعني أن 3 أشهر أو أقل متبقية أمام الرئيس المكلف للتأليف، كما جاء في مقدمة النشرة الإخبارية لمحطة «أو تي في» ليل أمس.

إلى ذلك، توقف المراقبون عند بيان كتلة المستقبل، لجهة استخدامه مفردات غير مسبوقة منذ إبرام التسوية الرئاسية قبل عامين، مثل الدعوة «إلى الكف عن أساليب تخريب العلاقات الرئاسية»، فضلاً عن التأكيد أن تعاون عون والحريري «لم يكن نزهة سياسية، تنتهي بانتهاء هذا الاستحقاق أو ذاك»، كما استجابت الكتلة لمطالبة الإمارات بمهاجمة زيارة الوفد الحوثي إلى بيروت. زيارة أدرجتها الكتلة في «خانة الخروج على التوافق الوطني وتهديد المصالح المباشرة للبنان واللبنانيين». ولم تمض ساعات قليلة حتى كان وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش، يشيد بموقف كتلة المستقبل «الإيجابي والمسؤول»، مطالباً كافة الأحزاب والقيادات اللبنانية «بتأكيد هذا الموقف»!

وفي رد قاس على مطالعة وزير العدل سليم جريصاتي الأخيرة، قال الحريري: «لا أحد يحدد لي مهلة (للتأليف)، إلا الدستور اللبناني ولا تعنيني مطالعات دستورية يقدمها هذا الوزير أو ذاك وأنا الرئيس المكلف وسابقى مكلفاً وأشكل الحكومة بالتعاون مع رئيس الجمهورية ونقطة على السطر».

> **بري: لست متفائلاً وسأدعو الهيئة العامة للانعقاد**

وعن موقف حزب الله من محكمة العدل الدولية، قال الحريري: «موقف حزب الله من المحكمة واضح والكلام ليس جديداً»، وأضاف: «أنا ما يهمني هو استقرار البلد والعدالة ستتحقق». وفي ملف النازحين السوريين، قال الحريري: «لم نقفل أبواباً على سوريا وفتحنا أبوابنا للاجئين ومن هم مع النظام كانوا يسافرون من مطاراتنا ومؤسف ما يحصل من الطرف الآخر». وأضاف: «نسّقت مع باسيل قبل وبعد سفره إلى روسيا ونسّق مع الروس بملف النازحين، ولكننا نريد عودة النازحين ولكن بإرادتهم وبمساعدات دولية، والنقاش بهذا الأمر لا يتم بفتح حوار مع النظام (السوري)».

المستقبل: التسوية ليست نزهة

وبعد اجتماعها برئاسة الحريري، في وادي أبو جميل، ردت كتلة المستقبل على مطالعة جريصاتي «التي أفقت باعتذار الرئيس المكلف عن تأليف الحكومة، أو تكليف مجلس النواب باتخاذ قرار في هذا الاتجاه»، فأطلقت تحذيراً «من وجود دعوات تعنيني مطالعات دستورية يقدمها غير بريئة، ترى فيها (الكتلة) تجاوزاً لأحكام الدستور ومخالفة موصوفة لروح اتفاق الطائف ومقتضيات الوفاق الوطني». وتوقفت الكتلة عند «التمادي في تحميل الرئيس المكلف مسؤولية التأخير في تأليف الحكومة، والإسراف في قلب الحقائق وتجهيل الأسباب الحقيقية للأزمة، من خلال لغة تستحضر مناخات الانقسام والتعطيل والاصطفاف الطائفي المقيت».

وحذرت من «تنامي خطاب يتعارض مع مفاعيل التسوية التي أعادت الاعتبار لدور المؤسسات الدستورية، ووضعت حداً لفراغ استمر لأكثر من عامين في موقع رئاسة الجمهورية»، وشددت على أن التعاون بين رئيس الجمهورية والحريري، «لم يكن نزهة سياسية، تنتهي بانتهاء هذا الاستحقاق أو ذاك، بل هو كان وسيبقى في أساس مشروع حماية البلاد». ودعت الكتلة «إلى الكف عن أساليب تخريب العلاقات الرئاسية»، وشددت «على أهمية تحصين التسوية السياسية وكل ما ترتب عليها من انفراجات، لم تتوقف عند انتخاب رئيس للجمهورية وقيام حكومة جديدة، بل هي انسحبت على الواقع الشعبي لتسهم في تحقيق مصالحات أهلية بين جمهورين وبيئتين، سيكون من الخطأ الجسيم إعادتهما إلى زمن الانقسامات والاصطفافات الحزبية والطائفية».

بري: لست متفائلاً

من جهته، أوضح الرئيس نبيه بري أمام زواره، أمس، أنه لم يقل إنه متفائل في موضوع تأليف الحكومة «بل ما زلت أنتظر ما سيستجد من الحراك الجديد الذي بدأه الرئيس المكلف. ما زلت أمل في أن تتقدم الأمور. إذا ما لم يحصل أي تطور إيجابي من هذا الحراك، فأنا أخشى أن التأليف سيطول أكثر. أستغرب الوضع الحاصل في ظل اعتبار البعض أن أعرافاً أصبحت أقوى من النص الدستوري، لا سيما منها أن تأليف الحكومة يستمر أشهراً طويلة».

وأضاف بري: «لم أسلم بهذا الوضع. المجلس النيابي يعمل وأنتظر أن تنجز اللجان النيابية المشتركة مجموعة من المشاريع التي إذا انتهت غداً (في جلسة اللجان المشتركة برئاسته)، فإن موعد الجلسة العامة سيكون بعد ثلاثة أيام». سئل ألا يحتاج انعقاد المجلس لعقد استثنائي، أجاب بري: «الدستور واضح في المادة 69 التي تقول إنه عندما تستقيل الحكومة يصبح المجلس في حالة انعقاد دائم». وأشار إلى أن مجموعة من المشاريع المالية يستدعي إقرارها العجلة، مؤكداً أن منسق مؤتمر «سيدر» اتصل به من باريس وطلب منه موعداً عاجلاً لمقابلته. وقال بري إنه سيستقبله قريباً.

باسيل: حذار المس بالصلاحيات

بدوره، أكد الوزير جبران باسيل رفضه «العودة إلى أسر عملية تأليف الحكومة بأمور خارجة عن الحدود اللبنانية». وأمل، بعد اجتماع تكتل «لبنان القوي»، أمس، «أن نتمكن من الذهاب في هذه الحكومة بالنفس الوطني ذاته ونتمكن من عدم ربط أنفسنا بأي عملية في الخارج».

وقال باسيل: «لا نستطيع أن ندفع مجدداً ثمن أخطاء استراتيجية من زمن الطائف إلى القانون الأرثوذكسي، إلى قضية الرئيس القوي وكيفية انتخابه، وأن يكون يحظى بالتمثيل الأوسع لشريحته. لا نستطيع العودة إلى اللعب بهذه المقومات التي حصلناها ودفعنا ثمنها جميعاً، نعود إلى التنازل عنها لأن واحداً يتطلع إلى مكسب سياسي معين».

وأضاف: «حصة رئيس الجمهورية داخل الوزارة، وصل البعض في الطائف يقول إنها يجب أن تبلغ الثلث لتعوض جزئياً عن صلاحياته المفقودة في الدستور. نحن لم نصل إلى هنا، ولكن هذا لا يعني أن يصل البعض إلى تصفيرها ويحتسبها على عدد النواب. فكرة الرئيس القوي هي، أن يضاف إلى صلاحياته القليلة وأهمها صلاحية توقيع مرسوم الحكومة، قوته بشخصه وبشخصيته، وتضاف القوة النيابية للكتلة التي تدعمه بشكل أساسي، وإلا ما الجدوى من فكرة الرئيس القوي إن لم ننجز هاتين المجموعتين ونضيفهما إلى بعضهما البعض. المس بأي سلم من هذين السلمين هو خطأ استراتيجي يرتكب وندعو إلى الابتعاد عنه».

(الأخبار)

تقرير

لماذا تنتج «إسراء سلطان» 54٪ من قدرتها؟

محمد وهبة

القول المتكرر بضعف قدرة شبكة نقل الكهرباء على استيعاب القدرة الإنتاجية الكاملة للباخرة «إسراء سلطان» البالغة 220 ميغاوات فتح الباب أمام طرح أسئلة بديهية. فقد تبيّن أن الشبكة لا يمكنها استيعاب أكثر من 120 ميغاوات من إنتاج هذه الباخرة بعد ربطها بمعمل الذوق الكسرواني (أي 54٪ من قدرتها الإنتاجية الكاملة)، فيما تتقلص القدرة الاستيعابية للشبكة إلى أقل من 50 ميغاوات لو ربطت انطلاقاً من معمل الجيّة في ساحل الشوف.

هنا أيضاً يصبح طرح السؤال حول دوافع وزارة الطاقة خلال السنتين الماضيتين في الدفاع عن مناقصات لتلزيم استقدام معامل إنتاج عائمة على البواخر بقدرة إنتاجية تصل إلى 800 ميغاوات، أي ما يفوق قدرات «إسراء» بأضعاف، إذ كيف كان سيتم ربطها بالشبكة في ظل ضعف القدرات الاستيعابية؟ هل الشبكة قادرة على استيعاب كامل قدرة إنتاج باخرة واحدة بقدرة 400 ميغاوات؟ هل لا تزال هذه القدرة ضعيفة أم جرى تحسينها؟ إزاء هذه الأسئلة، برز تفسيران لما يحصل؛ الأول، مصدره مؤسسة كهرباء لبنان، والثاني، مصدره القطاع الخاص. وفق مصادر في مؤسسة كهرباء لبنان، فإن كامل إنتاج باخرة «إسراء» كان يمكن استيعابه لو ربطت على الشبكة في الزهراني، وهذا الأمر يفيد المناطق الجنوبية دون غيرها. كذلك كان يمكن استيعاب كامل قدرة الباخرة «إسراء» لو ربطت على الشبكة انطلاقاً من دير عمار، وهو ما يعني أن مناطق الشمال كانت ستكون المستفيد الأكبر، لكن رسو الباخرة هناك يحتاج إلى إنجاز كاسر للموج. مدّة إنجاز الكاسر طويلة، فيما الاستفادة المجانية من هذه الباخرة مدّتها ثلاثة أشهر وهي مدّة لا تسمح بإنجاز هذا الكاسر، فضلاً عن كلفته الكبيرة.

كذلك تشير مصادر المؤسسة إلى أن مناقصات تلزيم البواخر التي أطلقت خلال السنتين الماضيتين كانت تتضمن أعمالاً تحضيرية وتقنية تتيح الاستفادة الكاملة من القدرات الإنتاجية للمعامل المطلوب إنشاؤها على البحر والبرّ.

التفسير الثاني، بحسب مصادر في القطاع الخاص، يعتبر أن المشكلة لا تتعلق بالربط على الشبكة بقدر ما تتعلق بقدرة الشبكة على الاستيعاب. فمن المعروف أن شبكة الكهرباء في لبنان ليست شبكة مقفلة، بل هي مفتوحة وينقصها الربط. أهم عنصر في هذا الربط هو وصلة المنصورية التي لم تنجز بعد. ربط الشبكة ببعضها البعض لتصبح شبكة مقفلة لديها مرونة كافية لتوزيع الكهرباء بين المناطق، يتطلب إنجاز هذه الوصلة بشكل أساسي. من دون هذا الإنجاز، فإن ربط أي معمل إنتاج على الشبكة انطلاقاً من دير عمار، سواء كان عائماً أو ثابتاً، لن يستوعب أكثر من 250 ميغاوات إضافية، ما يعني أن تلزيم بواخر بقدرة 400 ميغاوات سيكون فيه نحو 150 ميغاوات هدراً. كما أن ربط أي معمل إنتاج على الشبكة، انطلاقاً من الزهراني، لن يوفر استيعاب أكثر من 300 ميغاوات كحدّ أقصى، ما يعني أن استئجار بواخر بقدرة 400 ميغاوات فيه نحو 100 ميغاوات هدراً. كلفة هذا الهدر كبيرة جداً.

أما وصلة المنصورية، فهي عبارة عن مشروع قيد التنفيذ منذ 1997، أي منذ 21 سنة، لم تتمكن مؤسسة كهرباء لبنان ولا وزارة الطاقة من إنجاز هذه الوصلة بسبب خلافات وآراء متناقضة عن الأثر السلبي لهذه الوصلة على صحة الساكنين في المنطقة. في مقابل مطالبة السكان بتمديد الوصلة تحت الأرض، كان هناك إصرار على تمديدها فوق الأرض كما مُدّدت كامل شبكة الـ 220 ك. ف. وهكذا تحوّل مشروع وصلة المنصورية إلى عنصر تجاذب سياسي بين تيارات متصارعة على النفوذ الانتخابي في المنطقة، لا بل أصبح في مرحلة من المراحل محور صراع بين أبناء التيار السياسي الواحد.

تقنياً، تعدّ أهمية هذه الوصلة كبيرة. ففي ورقة سياسة القطاع التي أقرّها مجلس الوزراء في عام 2010 حين كان جبران باسيل وزيراً للطاقة، خصّص باب أساسي لتحديث شبكة النقل يرتكز على وصلة المنصورية. من شأن هذه الوصلة إلغاء الاختناقات وخفض الخسائر التقنية وربط معامل الإنتاج بمراكز الطلب باستقرار وكلفة منخفضة. «نظام النقل يبلغ 1427 كلم من خطوط 66، 150، 220، 400 كيلوفولت مع 1920 متراً غير مكتملة لسنوات عدة في حلقة الـ 220 كيلوفولت في المنصورية والتي إذا اكتملت ستوفّر الاستقرار وتخفّض الخسائر التقنية 1٪». وبحسب الورقة، فإن كلفة هذه الوصلة لا تزيد على مليون دولار ويتطلب تنفيذها كحد أقصى سنة واحدة.

> **تلزيم بواخر بقدرة 400 ميغاوات سيكون فيه نحو 150 ميغاوات هدراً**

كيف تؤمن هذه الوصلة استقرار الشبكة؟ تجيب مصادر أخرى في مؤسسة كهرباء لبنان بإشارتها إلى الآتي: استعمال هذه الوصلة يتيح تصريف كميات إنتاج إضافية، وخصوصاً مع تنفيذ المخطّط التوجيهي للإنتاج والنقل، الذي أعدّته مؤسسة كهرباء لبنان بالتعاون مع شركة كهرباء فرنسا EDF، والذي وافق عليه مجلس الوزراء في قراره الرقم 20 تاريخ 2017/9/7. ومن إيجابيات الوصلة أنها مفيدة على صعيد استجرار الطاقة الكهربائية من الدول المُجاورة لجهة زيادة الكميات المستجرة من دول الربط الكهربائي العربي لتصل الى حدود 260 ميغاوات على محول كسارة 400 ك. ف، وزيادة التغذية بالتيار الكهربائي لكل لبنان. كذلك تؤدي هذه الوصلة دوراً رئيسياً في حل مُشكلة تصريف الطاقة الكهربائية من معمل دير عمار الى منطقة جبل لبنان (الشياح وانطلياس وقسم من بيروت الإدارية)، وذلك عبر نقل حمولة بعض مخارج التوتر المتوسط التي تغذي منطقة جبل لبنان الى محطات الـ 220 ك. ف. (رأس بيروت، المكلس وحالات). وعلى مستوى شبكة التوتر المتوسط في المتن الشمالي، توفّر الوصلة بديلاً لتغذية مخارج التوتر المتوسط في محطة المكلّس الرئيسية عبر محطتي عرمون وبصاليم، ما يؤمن استفادة أفضل لمناطق المتن الشمالي، ولا سيما سنّ الفيل وجسر الباشا والمكلّس والمنصورية حيث يتعذّر تأمين هذه التغذية وسد الحاجات المستقبلية لهذه المناطق، وخصوصاً لجهة المشاريع السكنية والتجارية التي ستنشأ فيها من دون الانتهاء من وصلة المنصورية وتشغيل محطة المكلس بصورة كاملة.

تحديث الشبكة وتأهيلها لاستيعاب الطاقة المنتجة أمر أكثر ضرورة من التناتش بين التيارات السياسية على عمولات تتعلق بتلزيم باخرة من هنا وتلزيم إنشاء معمل على اليابسة من هناك. هذا التناتش لم يؤدّ إلى تضييع أكثر من ثلاث سنوات من دون تعزيز القدرة الإنتاجية فحسب، بل فوّت أيضاً فرصة تعزيز قدرات الشبكة في نقل الكهرباء ومرونتها في التوزيع بين المناطق والأحياء.

(هيثم الموسوي)

تقرير

صحناوي باقٍ في السجن

صادقت الهيئة الاتهامية في بيروت على قرار قاضي التحقيق أسعد بيرم الذي أصدر مذكرة وجاهية بتوقيف العقل المدبر لأكبر عملية قرصنة إلكترونية في تاريخ لبنان المدّعى عليه خليل صحناوي

رضوان مرتضى

في قرار جريء ربطاً بالضغوط السياسية والقضائية والأمنية التي يتعرض لها هو وغيره من القضاة المعنيين بالملف، رفض رئيس الهيئة الاتهامية في بيروت القاضي ماهر شعيتو طلب تخلية سبيل العقل المدبر لأكبر عملية قرصنة إلكترونية في تاريخ لبنان المدّعى عليه خليل صحناوي، بعدما كان وكيل الأخير المحامي الآن أبو ضاهر قد استأنف قرار التوقيف. وجاء القرار أمس بعدما تهرّب رئيس الهيئة الاتهامية المناوب القاضي سامي صدقي من بتّ الاستئناف نهار الجمعة الفائت لتصل القضية تلقائياً إلى شعيتو. إذ، لم يوافق القضاء على طلب تخلية سبيل صحناوي الذي أُعيد إلى نظارة قصر عدل بيروت بعدما مكث أياماً في المستشفى. غير أن المستغرب هو عدم استماع محققي فرع المعلومات حتى الآن إلى إفادة صحناوي، رغم أن قاضي التحقيق في بيروت أسعد بيرم كان قد دوّن في استنابته إشارة تسمح للمحققين باستخراجه للتوسع بالتحقيق معه. يأتي ذلك في ضوء معلومات عن ضغوط كبيرة تمارس على القيّمين على فرع المعلومات للتباطؤ في التحقيقات، فهل يستجيب الفرع لهذه الضغوط؟

وتزامن قرار الهيئة الاتهامية أمس مع انعقاد جلسة استجواب استمع فيها قاضي التحقيق إلى إفادة المفرض الإلكتروني رامي ص. لسؤاله عن مضمون تقارير أنجزها الفرع التقني في فرع المعلومات (من حوالى اربعين جهاز لابتوب تمت مصادرتها من منزل صحناوي). كذلك جرى استجوابه بشأن معظم الملفات التي عُثر عليها في حاسوبه الشخصي. غير أن ما يجدر التوقف عنده عدم وجود ادعاء شخصي بعد ضد صحناوي من قبل شركة الإنترنت IDM التي أثارت القضية قبل شهرين، علماً بأن المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم طلب تقريراً من فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، بصفته القيّم على التحقيق، لمعرفة حجم الاختراق الذي تعرض له الأمن العام.

وبناءً على التقرير وتقدير حجم الضرر، أرسل الأمن العام شكوى قضائية ضد المتسببين بأعمال القرصنة عبر النيابة العامة التمييزية، ولا سيما أن أحداً من باقي الوزارات الرسمية، سواء وزارة الداخلية أو الاقتصاد أو الاتصالات أو أوجيرو أو حتى التنمية الإدارية أو إدارة الطيران المدني في مطار رفيق الحريري، لم يحرّك ساكناً لتقديم شكوى أمام هيئة القضايا في وزارة العدل، كما يفرض القانون عند تعرضهم للضرر أو الاعتداء.

> **ضغوط كبيرة تمارس على القيّمين على فرع المعلومات للتباطؤ في التحقيقات**

وبالعودة إلى مسار التحقيق، لا يزال محققو فرع المعلومات يحلّلون تقنياً الملفات الإلكترونية التي جرى استخراجها من حواسيب صحناوي والمقرصنَين اللذين يعملان لحسابه، وهما: رامي ص. وإيهاب ش. على الرغم من أن صحناوي نفى أن يكون قد كلفهما بمهمة قرصنة المواقع الرسمية وجمع المعلومات لمصلحته، إلا أن هناك تطبيقاً إلكترونياً للمحادثات السرية كان يستخدمه الاثنان، صدف أن عُثر فيه على محادثة توثّق وجود طلبات من صحناوي للمقرصن رامي ص. لخرق مواقع وسحب داتا، مقابل مبالغ مالية، علماً بأن هذا التطبيق مبرمج بطريقة تؤمن محو المحادثات بعد فترة وجيزة جداً من إتمامها. وعلمت «الأخبار» من مصادر خاصة أن المقرصن رامي ص. توقف عن الاستجابة لمطالب صحناوي بعدما شعر بأن الأخير يعمد إلى بيعها إلى جهة غير محددة.

تجدر الإشارة إلى أن قاضي التحقيق أسعد بيرم أرجأ جلسة الاستجواب إلى نهار الثلاثاء المقبل لاستكمال التحقيق مع المدعى عليه صحناوي والمقرصن رامي ص.

تقرير

محاولة فرار أم انتحار؟

إثر خروجه من جلسة استجواب لدى قاضي التحقيق في بيروت، بلال حلاوي، في قصر العدل في بيروت، تمكن الموقوف (ج. ج.) المكبل بالأصفاد من الإفلات من عناصر مكتب مكافحة المخدرات المركزي ورمي نفسه من نافذة تقع عند «سفرة» الدرج بين الطبقتين الثانية والثالثة في مبنى العدلية في المتحف. الموقوف بجرم ترويج مخدرات هوى على سيارة عسكرية تابعة لقوى الأمن الداخلي كانت مركونة في الباحة الداخلية لقصر العدل. وتم نقلهُ بحالة حرجة جراء إصابته بنزف حاد في رأسه إلى مستشفى الحياة بواسطة سيارة تابعة للصليب الأحمر اللبناني. وعلم أن (ج. ج.) كان قد أوقف قبل أيام وبحوزته كمية من الكوكايين موضبة في أكياس صغيرة. وقد أصدرت شعبة العلاقات العامة في قوى الأمن الداخلي بياناً ذكرت فيه أنه بعد انتهاء جلسة تحقيق كان يحضرها الموقوف (ج. ج.) وهو لبناني من مواليد عام 1977، بجرم مخدرات، لدى قاضي التحقيق في عدلية بيروت، وعند خروجه من مكتب القاضي، حاول الفرار من عناصر الدورية، فألقى بنفسه من النافذة ليسقط على السيارة العسكرية المركونة في الباحة الداخلية لقصر العدل.